الفصل الخامس

البرامج والمناهج

٤٢. **توفر الجامعة اللبنانية برامج كثيرة، في الشهادات (إجازة، دبلوم، دكتوراه) والاختصاصات كافة.** ويبلغ مجموع ما توفره حوالي ١٥٣ برنامجا، بينها ٨٨ على مستوى الدراسات الجامعية الأولى (إجازة، جدارة، دبلوم تطبيقي)، و ٥٢ على مستوى دبلوم الدراسات العليا (بما فيها شهادات الطب) و ١٣ على مستوى دكتوراه. وهو أكبر عدد برامج توفره جامعة في لبنان (٩٢ في الجامعة الأميركية و ٨٠ في جامعة القديس يوسف) ومعظم هذه البرامج نجدها في ثلاث كليات هي الآداب ومعهد العلوم الاجتماعية والتربية.

٤٣. **يلاحظ وجود نزعة استخفافية أحيانا في فتح البرامج، وبالتبعات الأكاديمية والإدارية والمالية لهذا التوسع، مع عدم وجود قاعدة منصوص عليها لفتح البرامج وإغلاقها.** تتمثل هذه النزعة في قلة الاهتمام بالناحية الفنية في البرنامج (المنهاج، توافر الاختصاصيين)، أو بمسوغات إنشاء برنامج ما والجدوى منه وكلفته، أو بمدى توافقه أو تعارضه أو تشابكه مع برامج أخرى وكليات أخرى في الجامعة، أو بمدى توافر الموارد اللازمة لإدارته، أو كل هذه الأمور معا. ولعل العمل على توسيع منطقة النفوذ أو تغليب حساب الأنصبة أو عدم الثقة بالمواقع الأخرى في الجامعة، هي القواعد الأساسية لهذا الأمر. وإلا فكيف نفسر وجود ٢٠ إلى ٣٠ برنامجا على مستوى الجدارة والدبلوم في معهد العلوم الاجتماعية عام ١٩٩٧-١٩٩٨؟ أو احتواء منهاج كلية الصحة أو كلية التربية، على سبيل المثال، مقررات عديدة تعطى في كليات الآداب والعلوم الاجتماعية ومعهد الفنون الجميلة، الخ؟ أما مجلس الجامعة فينزع من جهته إلى إقرار ما يرفع إليه من

اقتراحات برامج من باب "المعاملات" [٣٦] ، علما بأنه السلطة الأكاديمية المولجة بتعزيز الشخصية الأكاديمية العامة للجامعة، ومنع التداخل أو التضارب داخل الجامعة أو بينها وبين الشهادات الأخرى في البلاد[٣٧]. وبينما شهدت كلية العلوم اقفال بعض البرامج بسبب النقص في الأساتذة، فإن كليات أخرى اتجهت نحو التوسع في ظروف الحرب.

٤٤. تعاني شهادة الدكتوراه أكثر من غيرها من النزعة الاستخفافية وحسابات المصالح، وهي الشهادة التي يشكل أي ترد فيها خطرا على الجامعة ككل. فقد صدر المرسوم ٩٠٠ المنظم لشهادة الدكتوراه، التي تمثل نظريا تقدما إلى الأمام في التعليم العالي، في فترة شهدت تراجعا إلى الوراء في البلاد عامة والجامعة اللبنانية تحديدا (١٩٨٣). وقد سارعت بعض الكليات إلى تطبيق هذا المرسوم تباعا: الحقوق، الآداب، معهد العلوم الاجتماعية والتربية. وتضافرت العوامل مع ١) دخول ألف ومائة وأربعة من أفراد الهيئة التعليمية في الملاك عام ١٩٨٨[٣٨]، دون تدقيق جدي في الملفات لاسيما فيما يتعلق بالرتب، بحيث كثر حملة رتبة "الأستاذ" والمولجون بالإشراف على الدكتوراه، ٢) ظهور نزعة لدى الذين اقتربوا من سن التقاعد لتسجيل أكبر عدد من الطلاب لتسويغ التعاقد معهم بعد ذلك، ٣) قيام بعض الجامعات الخاصة باسداء شهادة الدكتوراه، ما شجع التنافس معها في التساهل في النوعية. وقد شهدت كلية التربية وطأة هذا التضافر لمدة سنتين [٣٩] . أما في كلية الآداب قسم التاريخ- فقد أشرف البعض على أطروحات في موضوعات "لا يعرفون عنها الكثير"، أو أنهم "لم تعرف لهم كتب أو أبحاث منشورة"، وكثر المرشحون، و"اضطربت المعايير"، وكثر الطلاب سعيا وراء "اللقب"، واستحدثت شعب الماجستير على عجل، فيما المكتبة لا تلبي الطموحات، وظهرت دعوات إلى تجميد هذه الشهادة انقاذا لسمعة الجامعة، وإلى إزالة الشوائب من المرسوم ٩٠٠ وإلى عدم جواز أن "يبعثر" الأستاذ

طاقته في الإشراف على أعداد من الطلاب قد تتجاوز الأربعين[٤٠]. من ناحيته، نزع مجلس الجامعة ليس إلى النظر في المرسوم ٩٠٠ أو في بلورة قواعد وآليات وأنظمة تفصيلية تضبط تطبيقه، بل إلى مناقشة عناوين الرسائل والأطروحات، ظنا منه أن تدخله "الشخصي" في كل حالة على حدة هو الحل. أما خطر التردي في الدكتوراه فمعروف: إنها تولد أساتذة جددا للجامعة، **فإذا ضعفت شروط نيل هذه الشهادة، لعبت الجامعة دور إعادة انتاج تخلفها بنفسها**. وفي مطلق الأحوال فإن إعادة النظر في شروط الحصول على شهادة الدكتوراه يستدعي التفكير بهذه الشهادة على مستوى التعليم العالي في لبنان ككل، بحيث تكون الشهادة التي تسديها الجامعة اللبنانية نموذجا رائدا يقتدى به، لاسيما وأنها هي المسماة "الدكتوراه اللبنانية" والتي بها تعادل الشهادات المحصلة من جامعات أخرى.

٤٥. **ثمة تشتت في تنظيم الشهادات الجامعية يعكس ضعف تكوين الشخصية الأكاديمية للجامعة**، إن من حيث أسماء الشهادات أو من حيث السنوات الدراسية اللازمة لإنهائها. فهناك إجازة من ثلاث سنوات، تتبعها جدارة سنة واحدة (علوم اجتماعية، علوم)، وهناك إجازة من أربع سنوات (آداب، تربية، حقوق)، وهناك "إجازة" و "إجازة تعليمية"، وهناك إجازة مكونة من حلقتين (العلوم، التربية) وإجازة من دون حلقات (الآداب، العلوم الاجتماعية). والتشتت يطول إلى أنظمة التقييم، فبعض الكليات يستخدم النظام السنوي، وبعضها الآخر النظام الفصلي. ويطول أيضا إلى المصطلحات: المقررات، المواد، الأرصدة، الوحدات. والمقررات مرمزة أحيانا (بحسب مستواها) كما في كلية العلوم، وغير مرمزة أحيانا أخرى. هذا التشتت يجعل من الصعوبة بمكان مقارنة المقررات والمواد، ويمنع الحركية الأفقية (الانتقال عن طريق معادلة المواد والمقررات) بين الكليات، وبين الجامعة اللبنانية وغيرها من الجامعات الأخرى في لبنان.

٤٦. **تقييم البرامج والمناهج تقليد غير معروف في الجامعة.** إذ لم تجر على حد علمنا أي محاولة لوضع تقرير تقييمي لبرنامج ما، على أي مستوى كان، يعقلن استبداله أو تعديله أو استبقاءه. وسوف يكون مفاجئا العثور على رسالة جامعية (في معهد العلوم الاجتماعية أو كلية التربية مثلا) موضوعها تقييم أحد البرامج في الجامعة اللبنانية، أو مغازي وأبعاد النظام الفصلي إزاء النظام السنوي، أو نظام الإجازة بأربع سنوات إزاء نظام الثلاث سنوات، إلخ.

٤٧. **يسجل غياب الأطر الموجهة لعملية وضع المناهج ما يحولها أحيانا إلى صراع مصالح واجتهادات ويؤخر إنجازها.** فباستثناء منهج كلية التربية لا نجد غايات معلنة حول وظيفة الكلية وحول أهداف كل برنامج على حدة، أو خيارات معلنة تتعلق بفلسفة البرنامج لجهة خلفياته المعرفية وآفاق تغييره وتجديده، أو خيارات تتعلق باحتمالات استعمال لغة أو أخرى (الحيز الخاص باللغة الأجنبية في البرامج التي لا تدرس بالأجنبية)، أو خيارات معلنة تتعلق بتكوين المنهج (نظري/تطبيقي) و باستراتيجيات التدريس (محاضرات، العمل في فريق، أعمال موجهة) و باستراتيجيات التقييم. ولا نجد عموما معايير ومقاييس متفقا عليها حول أصول صناعة المناهج، لذلك يتحول النقاش حول المناهج إلى عمليات تجاذب، كل باتجاه زيادة المقررات التي تقع في اختصاصه. ويشكل غياب مهام واضحة ومعلنة للجامعة، وعدم إصدار رسائل توجيهية على مستوى الجامعة ككل أو على مستوى كل كلية على حدة، عند الشروع في عملية تعديل المناهج، نقصا يؤدي إلى ارتباك هذه العملية.

٤٨. **يجري وضع المناهج في الجامعة على أساس أن الكليات مستقلة بعضها عن بعض (غياب التنسيق).** أي إن وضع أو تعديل أي منهج لكلية ما في الجامعة اللبنانية يقوم على افتراض أنه ليست هناك كليات أخرى فيها. وعلى سبيل المثال فإن جميع الكليات تدرس مواد أو مقررات تقع في ميدان

اللغات وآدابها، وتتوزع على ما دون ٥% في الحقوق والصيدلة والهندسة والزراعة لتصل إلى ١٦،١% في العلوم الاجتماعية فإلى ٣٤،٧% في كلية التربية. وكذلك الحال في المعلوماتية والإحصاء وغيرهما. ومعظم الكليات تقوم بنفسها بصناعة المقرر وبالإنفاق على تعليمه، ولا أحد يعرف ما إذا كان مقرر ما في إحدى الكليات له شبيه أو معادل في كلية أخرى. ويكاد يضيع عنوان السلطة الأكاديمية في الجامعة في حقل معين. وباستثناء ما توفره كلية العلوم كتحضير للمتابعة في كلية الطب، فإن هناك انقطاعات غير مقبولة ما بين مناهج الكليات في الجامعة.

٤٩. **صناعة المناهج في الجامعة لا تستند عموما إلى إطار واضح حول طبيعة الإعداد الجامعي في نهاية القرن.** وتنحرف هذه الصناعة نحو نزعات تثبت طابعها غير المهني: ١) بناء المنهج على أساس الاختصاص فقط من دون النظر في الرصيد الثقافي العام والقدرات العامة التي تؤمن المرونة والتكيف في المهنة؛ ٢) الغياب النسبي لهامش الاختيار أمام الطالب، كأن الطالب متلق سلبي دائما؛ ٣) صناعة المنهج على أساس خطوط منفصلة، بحيث يتعذر على الطالب إعادة النظر في توجهاته بناء على تقدمه في الدراسة؛ ٤) عدم تضمين المناهج نطاقا واضحا لما يسمى بالمقررات العلاجية، التي تسمح للطالب بالتمكن مجددا من المتابعة، بعد فشل ما، لا سيما في المراحل الأولى من الدراسة الجامعية؛ ٥) عدم التمييز بين "قطع" طويلة الأمد في المنهج وأخرى قصيرة الأمد، أي قابلة للتعديل والاستبدال تبعا للتغيرات العلمية والمهنية.

٥٠. **ما زالت تسود في الكثير من الكليات أنظمة التقييم التقليدية مما يعزز أسلوب المحاضرة والإملاء في التعليم.** تتمثل هذه الأنظمة في إجراء امتحان في نهاية العام تقرر نتائجه النجاح والرسوب. في مثل هذا النظام يكون الحفظ والتسميع هو أساس التعليم، ويتقلص النشاط الأكاديمي إلى حدوده

الدنيا (الاستماع إلى المحاضرة، الذي يستعاض عنه أحيانا بتصوير المحاضرات أو نسخها أو شراء الكتاب المقرر). مثل هذا النظام يفسر إلى حد كبير تدني المهارات الذهنية العامة واللغوية ومهارات التجميع والتحليل والتأليف لدى الطلاب، بسبب غياب فرص ممارستها. وفي بعض الكليات التي اعتمدت التقييم المستمر (كالعلوم) بني هذا التقييم على امتحانات جزئية، ولذلك ظلت المحاضرة والإملاء سيدتي الموقف.

٥١. **ثمة حاجة إلى ضمان النوعية من قبل جهات مهنية وأكاديمية خارجية.** في بعض الحالات تطلب تعديل المناهج، أو إصدار مناهج جديدة في الجامعة، الحصول على موافقة مجلس شورى الدولة. وهذا أمر غير ضروري من الناحية الأكاديمية، لأن المرجع الصالح في بت المناهج هو الجامعة نفسها فقط.. بالمقابل لا يجري التداول مع الجهات المستفيدة من متخرجي الجامعة، ولو على سبيل الاستشارة، وإن كان ذلك يتم أحيانا بناء على مبادرات شخصية. من ناحية أخرى، استحدثت برامج بالتنسيق مع جهات فرنسية، وهي تحوز عموما على تقدير الأساتذة والطلاب، لأنها تعتمد معايير ترعاها الجهات الضامنة لها، وهي جامعات ومؤسسات متخصصة. المهم أن التجارب تكشف الحاجة إلى جهات تضمن النوعية، وتشمل هذه الجهات مؤسسات أجنبية، ونقابات مهنية وجمعيات علمية، وذلك بصورة منتظمة ومنصوص عليها.

٥٢. **لا بد من التوافق على مكانة اللغة الأجنبية في التعليم وفي امتحانات القبول.** يعتبر البعض أن التعليم باللغة الأجنبية هو الضامن للنوعية. وهذا صحيح إذا ثبت فقدان السيطرة على الأمور، أو تركنا هذه الأمور تسير بحسب ما تفرضه شروط المحيط، وإذا ما ارتضينا، من جهة أخرى، أن تتبع الجامعة جامعات فرنسية أو أميركية، وارتحنا. في كلية الحقوق اليوم شعبة باللغة الأجنبية ترعاها اتفاقية تعاون مع الأوبلف AUPELF-UREF، وشعبة

بالعربية تسير على مسار آخر، وتستقبل جمهوراً آخر، وتفضي إلى مخرجات أخرى. وفي معهد العلوم الاجتماعية مثلا، أو إدارة الأعمال، يجري التعليم باللغة الأجنبية في فرع وباللغة العربية في فرع آخر. مثل هذه الحلول تشبه إنشاء "إدارات موازية" في الدولة، وهي إدارات أثبتت أنها تؤدي إلى التشقق في المؤسسة، وهي تؤدي، في الجامعة، إلى تعزيز التفاوت الاجتماعي ، فضلاً عن الفرز الطائفي. وقد بينت تجربة كلية الحقوق في السبعينيات أنه من "الأخطاء الشائعة والأوهام السائدة الربط بين مستوى التعليم ولغة التدريس" وعدم التمييز بين لغة التدريس وضرورة إتقان لغة أجنبية [٤١] . ذلك أن كلية الحقوق شهدت تعريب الكثير من المواد دون أن يتضرّر المستوى، بل نافست الكلية وقتها الجامعات التي تدرّس باللغة الأجنبية. وبالتالي فإن جودة التعليم لها شروط عديدة إدارية وأكاديمية وذات علاقة بالبنية التحتية وبالهيئة التعليمية ونظام التقييم، وغيرها، ومنها اتقان لغة أجنبية، باعتبار أن هذا الإتقان هو الوسيلة الضرورية للاتصال بالمراجع والأدبيات العالمية في الاختصاص. هذا الاتقان يفترض أن يزيد اشتراطه كلما ارتفعنا في السلم الدراسي الجامعي. ومن أجل عدم اتخاذ هذا الاتقان مسوغا للاستبعاد المسبق، تعتمد الجامعة التي تأخذ بعين الاعتبار ملامح الجمهور الذي يقصدها، ما يسمى بالمقررات أو البرامج العلاجية، أي تقوم هي بتوفير فرص الاتقان، في اللغة الأجنبية أو في غيرها (كالحاسوب مثلا)، فضلا عن تطعيم مناهجها بمقررات مخصوصة تعلم باللغة الأجنبية لتعزيز الصلة مع الأدبيات العالمية في ميدان الاختصاص. إن الموازنة بين هذين الشرطين، شرط الاتقان وشرط عدم الاستبعاد المسبق، هو الموضوع الذي يحتاج إلى توافق، في الحقول التي شهدت انقساما في الرأي أو في الممارسة وحلولا "موازية" أدت إلى تشقق وتفاوت داخل الجامعة نفسها.

٥٣. ثمة حاجة إلى إحداث نظام للتعليم المستمر، كشكل من أشكال تكيف المناهج مع المتغيرات المهنية، أو لتلبية الطلب على معارف معينة في الجامعة. فالتعليم المستمر هو خط مستقل للتعليم الجامعي، يسمح للطلاب غير التقليديين (الذين يمارسون المهن، الأكبر سناء المتزوجين، رجالا ونساء، إلخ) بأن يتسجلوا في الجامعة في مقرر معين أو أكثر ضمن شروط عادية أو خاصة. والحاجة إلى مثل هذا النظام في الجامعة اللبنانية مزدوجة: إنها تجعل التعليم الجامعي، في مناهجه، على صلة بالمتطلبات المهنية، وإنها توفر لبعض الشرائح السكانية فرص التعليم غير النظامي، مما قد يخفض الضغوط على التعليم النظامي فيها.

[أنظر التوصيات والاقتراحات: القسم الثاني، ص ١٥١]